عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة و
ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر
غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في
تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان
مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من الاخبار وكونه فاشتراط
المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون
في المشهود به يعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
فيه فلم يتم الاستدلال لا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فتطر بما ذكرناه فاقبل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند والحكم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي
ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا عنده ليخرجن الاعز منها
الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عليه السلم الى عبد الله ابي
واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله عليه السلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في
البيت فقال عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله عليه السلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون

فبعث

فبعث الى النبي عليه السلم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون اعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو
المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع الاعتقاد انه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد انه
غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد ح وعدم المطابقة مع الاعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
وليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فليحفظ هذا فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدلال الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على
الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلم بالحشر والنشر في الافتراء و
الاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير
الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم
يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن
اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر ورده لا دلالة لقوله ام به جنة على
معنى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون
كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون با
للغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان
صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم

وغيرهما وهو الاربعة الباقية غير المطابق مع اعتقاد
الا المطابقة او بدون الاعتقاد ٤

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)